

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عمارثليجي بالاغواط  
كلية الحقوق

الموضوع:

**ثلاثية العلاقة بين الجريمة والمجرم و المجتمع**

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر حقوق

تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

اشراف الأستاذ:

أ.د. عبد الوهاب ملياني

من اعداد:

- رياض سوداني

- أمير دقموسي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بركات بهية	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الوهاب ملياني	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
غريبي علي	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

## شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في انجاز هذا البحث كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إتمام هذا البحث المتواضع ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل الدكتور : " عبد الوهاب ملياني "

الذي لم ييخل علينا بعطائه العلمي وأرائه وأفكاره وإرشاداته من خلال مراحل هذا البحث منذ أن كان

فكرة حتى صار بحث ولا ننسى اساتذتنا الكرام بكلية الحقوق كل باسمه ونحن نكن لكم فائق التقدير و الاحترام ونشكرهم جزيل الشكر على كل ما قدموه لنا طوال فترة الدراسة

# مقدمة

تعد الجريمة في العصر الحديث اليوم من الظواهر الاجتماعية المعقدة والمتجددة والتي تعرف تطوراً رهيباً يوماً بعد، وهي التي ظلت محل اهتمام الإنسان منذ نشوء المجتمعات البشرية. فهي لا تقتصر على كونها فعلاً مخالفاً للقانون فقط، بل تمثل انعكاساً مباشراً لاختلالات متعددة المستويات: فردية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، وسياسية. ولهذا، فإن تحليل الظاهرة الإجرامية لا يمكن أن يتم بمعزل عن فهم التفاعل العميق بين الجريمة كفعل اجتماعي مخالف، والمجرم كفاعل يحمل خصائص نفسية واجتماعية معينة، والمجتمع كمحيط يحتضن أو ينبذ هذا الفعل.

إنّ العلاقة بين هذه الأقطاب الثلاثة لهذه الظاهرة ليست علاقة خطية، بل هي علاقة جدلية تتشابك فيها المؤثرات لتنتج الجريمة وتكرسها، أو للحد منها والوقاية من حدوثها. فمن جهة، قد يكون المجتمع بمنظومته القيمية أو سياساته الاقتصادية أو بنيته الأسرية والتربوية بيئة محفزة على السلوك الإجرامي، ومن جهة أخرى، قد يمتلك الفرد (المجرم) خصائص نفسية أو بيولوجية أو انحرافات سلوكية تجعله أكثر عرضة لخرق القانون. ومن جهة ثالثة، فإنّ طبيعة الجريمة نفسها - كموضوع تحليلي - تختلف باختلاف سياقها الزماني والمكاني، وهو ما يجعل فهمها رهيناً بتحليل متعدّد الأبعاد.

وفي ضوء هذا الفهم المركّب، أصبح من غير الممكن الاكتفاء بمقاربة الجريمة كفعل قانوني يُقابل بعقوبة، كما كان عليه الحال في المدرسة التقليدية للعدالة الجنائية. بل باتت الحاجة ماسّة إلى دراسات علمية شاملة تنظر إلى "ثلاثية الجريمة" بوصفها منظومة مترابطة، تتطلب تحليلاً دقيقاً لكلّ مكون منها، على حدة، وفي إطار تفاعلها مع المكوّنين الآخرين.

تتجلى أهمية هذا الموضوع في عدّة مستويات، المستوى العلمي والأكاديمي لأنه يسعى إلى الإحاطة الكاملة بالعوامل المفسّرة للظاهرة الإجرامية من خلال منظور شامل يتجاوز الطابع التجزيئي التقليدي. منه جهة أخرى المستوى العملي المجتمعي من خلال توفير قاعدة معرفية تساعد الأجهزة الأمنية والقضائية، والباحثين الاجتماعيين، ومؤسسات الإصلاح في فهم آليات الجريمة وكيفية معالجتها. وفي صورة أخرى المستوى السياسي والتشريعي لما له من انعكاسات على صياغة السياسات الوقائية والعقابية، بما يراعي الجوانب الفردية والجماعية في نشوء الجريمة. وفي مستوى آخر المستوى الوقائي والتأهيلي من خلال التركيز على المجتمع كعامل وقاية أو تأهيل، وليس فقط كمجال يُرتكب فيه الفعل الإجرامي.

وتهدف هذه المذكرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها في الآتي

- تفكيك العلاقة الثلاثية بين الجريمة والمجرم والمجتمع وتحليل مكوناتها نظرياً وتطبيقياً.
- تقديم قراءة نقدية لأهم النظريات والمدارس التي تناولت الظاهرة الإجرامية ( الكلاسيكية، الوضعية، السوسولوجية، النفسية....)

- استخلاص عوامل الخطر المرتبطة بكل من المجرم والمجتمع، وربطها بسياق الجريمة.
- اقتراح مقاربة تكاملية لفهم الجريمة تجمع بين القانون، وعلم النفس، وعلم الاجتماع والسياسة الجنائية.

- تسليط الضوء على أدوار المجتمع في الوقاية، والتأهيل، وإعادة الإدماج، إلى جانب دور الدولة.

إنّ تناول العلاقة بين الجريمة والمجرم والمجتمع لا يسمح فقط بفهم دوافع السلوك الإجرامي بل يُمكن أيضاً من تصميم تدخلات وقائية أكثر فاعلية، ويُعيد النظر في الدور الذي ينبغي أن يلعبه المجتمع في مراحل ما قبل وما بعد ارتكاب الجريمة.

حيث تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الجوهرى التالي:

إلى أى مدى يمكن فهم الظاهرة الإجرامية من خلال تحليل العلاقة المتبادلة بين الجريمة والمجرم والمجتمع؟ وكيف تتفاعل هذه العناصر الثلاثة لتنتج الفعل الإجرامى أو تساهم في

الحد منه؟

نظراً لطبيعة الموضوع المركبة، فقد تم اعتماد مناهج علمية متعددة تكفل معالجة شاملة له، منها المنهج الوصفى التحليلي: لتحليل المفاهيم الأساسية وتفسير العلاقة الثلاثية والمنهج المنهج التاريخي: لمتبع تطور النظرة إلى الجريمة عبر العصور والمدارس.

وللإجابة على الإشكالية فقد قسمنا الدراسة الى :

**الفصل الأول: علاقة الجريمة بالمجرم من حيث التكوين والتحديد**

**المبحث الأول: علاقة الجريمة بالمجرم من حيث التكوين**

**المبحث الثاني: علاقة الجريمة بالمجرم من حيث التحديد**

**الفصل الثاني: علاقة الجريمة بالمجرم من حيث الأبعاد والمواجهة د**

**المبحث الأول: علاقة الجريمة بالمجتمع من حيث الأبعاد**

**المبحث الثاني: علاقة الجريمة بالمجتمع من حيث المواجهة**

# الفصل الأول

علاقة الجريمة بالمجرم من

حيث التكوين والتحديد

**تمهيد**

تشكل الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة تتداخل فيها عوامل متعددة، منها ما هو نفسي وبيولوجي، ومنها ما هو اجتماعي واقتصادي. وقد اهتم الفقه الجنائي منذ نشأته بتحليل العلاقة بين الجريمة والمجرم، حيث لا يمكن دراسة السلوك الإجرامي بمعزل عن شخصية مرتكبه، باعتبار أن الفعل الجرمي ما هو إلا تجلٍ لسلوك إنساني متأثر بعوامل داخلية وخارجية. يهدف هذا البحث إلى التعمق في فهم تلك العلاقة من خلال مقارنة مزدوجة: الأولى تركز على الجانب التكويني للجريمة، والثانية على المحددات الفقهية والفكرية التي أسست لفهم سوسيوولوجي ونفسي لجنوح الأفراد نحو الجريمة.

**المبحث الأول: علاقة الجريمة بالمجرم من حيث التكوين**

**المبحث الثاني: علاقة الجريمة بالمجرم من حيث التحديد**

## المبحث الأول: علاقة الجريمة بالمجرم من حيث التكوين

لا يمكن فصل الجريمة عن شخصية مرتكبها، إذ تُعد الجريمة في جوهرها نتاجاً لسلوك إنساني معيّن. لذلك فإن دراسة العلاقة بين الجريمة والمجرم من حيث التكوين تتطلب التطرق إلى العناصر البنوية التي تشكّل الجريمة في حد ذاتها، من جهة، وإلى طبيعة الفاعل الإجرامي من جهة أخرى. فالجريمة، كما هو معروف، تتكون من ركنين أساسيين: مادي يتمثل في الفعل الإجرامي والنتيجة المترتبة عليه، ومعنوي يتجلى في القصد الجنائي أو الإهمال المؤدي إلى ارتكاب الجريمة، ومن هذا المنطلق، يحاول هذا المبحث أن يسلط الضوء على الجانب المادي للجريمة وعلاقته بالمجرم (المطلب الأول) وإلى الجانب المعنوي وعلاقته بالمجرم (المطلب الثاني)

## المطلب الأول: الجانب المادي للجريمة وعلاقته بالمجرم

## الفرع الأول: بالنسبة لسلوك الإجرامي

السلوك الإجرامي سلوك غير سوي صادر عن شخصية مضطربة نفسياً، وبهذا المعنى فإن شخصية المجرم لا تختلف في جوهرها وتكوينها الأساسي عن شخصية المريض النفسي، فهو يرى أن كل فعل إجرامي ما هو إلا دلالة وتعبيراً عن صراعات نفسية تدفع بصاحبها إلى الجريمة<sup>1</sup>.

ويعرفه "مصطفى فهمي" بأنه سلوك مضاد للمجتمع ويشمل التمرد والتخريب والإشاعات والعصيان وكذلك الغش والتزوير والنصب والاختلاس والرشوة القتل، ويطلق عليها المظاهر السلوكية الاجتماعية.

<sup>1</sup> أحمد فتحي سرور، "الوسيط في قانون العقوبات - القسم العام"، دار النهضة العربية، 2010، ص 120.

ويعرفه "بوز اوبنايل" بأنه مرتكب الفعل المجرم.... أما المجرم في نظر القانون هو الشخص الذي يرتكب جريمة بمفهومها القانوني وإصدار القضاء حكماً بإدانتته وأصبح هذا الحكم نهائياً، غير قابل للطعن فيه أما المجرم في علم الأجرام فيرى العلماء المختصين بهذا العلم إن التعريف القانوني للمجرم لا يفي بالغرض المنشود من وراء دراستهم وهم يضيفون لهذه الدراسة أيضاً المتهمين في مرحلة المحاكمة والمقبوض عليهم في مرحلة التحقيق. ويتوسع بعض علماء الأجرام في المجرم ويخضعون لأبحاثهم المجرم الحقيقي وهو المجرم الذي اقترب جريمة سواء أكان في السجن أم خارجه<sup>1</sup>

حيث يعتبر السلوك الإجرامي على أنه هو الركن المادي الأساسي للجريمة، ويتمثل في النشاط الخارجي الصادر عن الجاني، سواء كان فعلاً أو امتناعاً يؤدي إلى الإخلال بالنظام القانوني. يرتبط هذا السلوك ارتباطاً وثيقاً بشخصية الجاني، لأنه يُعد تعبيراً عن ميوله الداخلية، وقابليته لخرق القواعد القانونية. كما تشير النظريات الحديثة مثل نظرية "الاختيار العقلاني" إلى أن المجرم يتخذ قراره بناء على حسابات عقلانية لمنافع ومخاطر الفعل الإجرامي<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: بالنسبة للنتيجة الإجرامية

النتيجة هي الأثر الضار الذي يصيب المصلحة المحمية قانوناً، وتُعد شرطاً لقيام الجريمة في الجرائم ذات النتيجة. تبرز علاقة المجرم بالجريمة هنا من خلال ضرورة قيام رابطة سببية بين السلوك والنتيجة، مما يدل على أن الجاني ليس فقط مرتكباً للفعل، بل

<sup>1</sup> صالح بن سليمان بن عبد الله الشعير، الطلاق وأثره في الجريمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص السياسة الجنائية الرياض جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008، ص ص (51-52)

<sup>2</sup> Travis Hirschi, "Causes of Delinquency", University of California Press, 1969, P 89.

أيضاً مسؤول عن أثره. وتؤكد النظريات القانونية مثل نظرية السبب المباشر ونظرية التعادل على أهمية تحديد المسؤولية الجنائية بناء على هذه العلاقة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الجانب المعنوي وعلاقته بالمجرم

يعدّ الجانب المعنوي أحد العناصر الجوهرية لقيام الجريمة، إذ لا يكفي لتحقق الفعل الجرمي أن يُرتكب السلوك المادي المحظور، بل يجب كذلك أن يصدر عن إرادة حرة وواعية تنتج إلى تحقيق النتيجة الإجرامية، أي أن يكون هناك ارتباط نفسي بين الجاني والجريمة. ويُقصد بالجانب المعنوي أو "العنصر المعنوي" الحالة الذهنية التي يكون عليها الجاني وقت ارتكاب الفعل، من حيث إدراكه لحقيقة فعله، وتوجه إرادته نحوه، وما إذا كان يقصده أو لا. وينقسم هذا العنصر إلى القصد الجنائي في الجرائم العمدية، والخطأ غير العمدي في الجرائم غير العمدية، وكل نوع يعكس صورة مميزة عن شخصية الجاني ومدى وعيه وسلوكه النفسي والاجتماعي، وهو ما سيكون محل تناول في الفرعين التاليين:

### الفرع الأول: بالنسبة لإرادة الجاني العمدية

القصد الجنائي أو الإرادة العمدية هو الصورة الأساسية للركن المعنوي، ويتحقق عندما يتوافر لدى الجاني وعي تام بالفعل الذي يرتكبه، وإرادة حرة موجهة نحو إحداث النتيجة الإجرامية التي يجرمها القانون. ويستند هذا النوع من الإرادة إلى عنصرين أساسيين: العلم: وهو إدراك الجاني لجميع العناصر المكونة للجريمة، كعلمه بأن سلوكه غير مشروع، وبطبيعة فعله، وبالنتيجة التي سترتب عنها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص 125.

<sup>2</sup> عبد الفتاح عبد المعطي، "علم الإجرام وعلم العقاب"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 56.

الإرادة: وهي توجه نفس الجاني إلى تحقيق النتيجة الإجرامية، أي أنه لا يكتفي بوعي الفعل، بل يسعى إلى إحداثه.

ويُعدُّ هذا النوع من الجرائم من أخطر أنواع الجرائم، لأن الجاني يقدم على الجريمة عن وعي وسبق تصور وتصميم، مما يعكس خطورة إجرامية حقيقية في شخصه، تستدعي تشديد العقوبة والردع.

وقد يكون القصد الجنائي بسيطاً، حيث يقتصر على نية ارتكاب الفعل وتحقق نتيجته، أو مركباً، عندما يقترن بهدف آخر مثل القتل بدافع السرقة. كما يمكن أن يكون عاماً، كما في جرائم الاعتداء على الأشخاص، أو خاصاً كما في جريمة التزوير التي تتطلب نية الإضرار بالغير.

وتبرز أهمية دراسة القصد العمدي من الناحية النفسية والسلوكية للأشخاص الذين يكون لهم توجه إجرامي لأنه هكذا يعكس خصائص معينة في شخصية الجاني، مثل: الاندفاع نحو العنف أو حب الانتقام. والسلوك الإجرامي المتكرر أو المتعمد. والميل إلى استغلال المواقف لتحقيق أهداف غير مشروعة.

كما يعتبر القصد الجنائي أداة تمييز أساسية بين الجرائم العمدية وغير العمدية، مما يساعد القضاء في تكييف الوقائع تكييفاً قانونياً صحيحاً، ويُعد مرجعاً مهماً في تقرير العقوبة المناسبة، ومدى قابلية الجاني للإصلاح أو خطورته على المجتمع.

### الفرع الثاني: بالنسبة لإرادة الجاني غير العمدية

في الجرائم غير العمدية التي قد لا يتوافر لدى الجاني قصد ارتكاب الفعل الإجرامي أو إحداث نتيجته، لكن في مقابل ذلك يقع الضرر نتيجة الإهمال أو الرعونة أو عدم

الاحتياط أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة. وبالتالي فإن الإرادة غير العمدية تختلف تمامًا عن الإرادة العمدية من حيث تكوينها، إذ تنشأ من سلوك سلبي، لا من توجه إرادي نحو النتيجة الإجرامية. وينقسم الخطأ غير العمدي إلى:

1. الإهمال أو التقصير: أي عدم بذل الحيطة الكافية التي يتطلبها القانون أو المنطق

السليم (مثال: طبيب لا يتأكد من جرعة الدواء).

2. الرعونة أو التهور: أي تصرف متهور غير مدروس، ينطوي على استخفاف بالعواقب

(مثال: سائق يقود بسرعة مفرطة في حي سكني).

3. عدم مراعاة القوانين: مثال على ذلك مخالفة قواعد السلامة أو تجاوز قواعد المهنة.

ورغم غياب النية الجنائية في هذا النوع من الجرائم، فإن القانون لا يُعفي الجاني من

المسؤولية، لأنه أخفق في التزامه بالسلوك الذي يتطلبه منه مركزه الاجتماعي أو الوظيفي، أو من واجب الحذر تجاه الآخرين.

ومن الناحية النفسية والسلوكية، فإن هذا النوع من الإرادة يعكس خصائص معينة لدى

الجاني، منها: اللامبالاة وعدم الإحساس بالمسؤولية. والافتقار إلى الانتباه والتركيز. وضعف التقدير العقلي للمخاطر.

ويُولي الفقه الجنائي أهمية خاصة لهذه الصفات، لأنها تفتح المجال لدراسة أوسع

للعوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة، لا سيما العوامل النفسية والاجتماعية المرتبطة بالإهمال أو الجهل أو الضغط المهني أو الظروف المفاجئة.

كما يبرز هنا دور التحليل النفسي والاجتماعي في تقييم درجة المسؤولية، خصوصًا

في الحالات التي يكون فيها الجاني قد تصرف بحسن نية أو كان تحت تأثير ظرف

---

استثنائي، مما يجعل المسؤولية نسبية في بعض الأحيان، ويؤثر بالتالي على تقدير العقوبة من طرف القضاء<sup>1</sup>.

يتضح مما سبق أن العنصر المعنوي، سواء في صورته العمدية أو غير العمدية، لا يقتصر على الجانب القانوني فقط، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشخصية الجاني وسلوكياته وظروفه النفسية والاجتماعية. فالقانون الجنائي لا يكتفي بإدانة الفعل في حد ذاته، بل يهتم بالباعث والدافع والنية التي تقف خلفه، مما يعكس رؤية شاملة للعدالة الجنائية التي لا تنفصل عن فهم الطبيعة البشرية.

---

<sup>1</sup> فؤاد بكر، "علم النفس الجنائي"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006، ص 152.

## المبحث الثاني: علاقة الجريمة بالمجرم من حيث التحديد

إنّ دراسة الجريمة لا تكتمل دون النظر في العلاقة العضوية التي تربطها بالمجرم، بوصفه المحور الذي تدور حوله أركان الجريمة ومضامينها القانونية والاجتماعية والنفسية. فالجريمة ليست حدثاً معزولاً عن إرادة الإنسان وسلوكه، بل هي سلوك صادر عن شخص يتمتع بإرادة حرّة أو شبه حرّة، ويتخذ من قراره الإجرامي وسيلة لتحقيق غايات أو دوافع ذاتية كانت أم موضوعية.

ومن هذا المنطلق، اهتمّ الفقه الجنائي بتحديد هذه العلاقة الدقيقة، خاصة من الناحية المعنوية، التي تشكّل أحد الأركان الجوهرية للجريمة، حيث تتعكس نية الجاني وإرادته - سواء أكانت عمدية أم غير عمدية - على طبيعة الفعل الجرمي، وعلى مدى مسؤوليته الجنائية.

## المطلب الأول: بالنسبة للمدارس الفقهية الأساسية الرابطة بين الجريمة والمجرم

## الفرع الأول: المدرسة البيولوجية كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم

تأسست هذه المدرسة على يد العالم الإيطالي سيزار لومبروزو، الذي افترض أن للمجرم صفات بيولوجية تميّزه عن غيره، مثل شكل الجمجمة والملامح الجسدية. ورأى أن الجريمة فطرية لدى البعض، وأن بعض الأشخاص يولدون مجرمين بطبعهم. ورغم تعرضها للانتقاد بسبب منهجيتها العلمية الضعيفة، إلا أنها مهّدت لدراسات أعمق حول العلاقة بين الجينات والسلوك الإجرامي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سيزار لومبروزو، "الإنسان المجرم"، ترجمة حسين عثمان، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 250.

ارتبط الاتجاه البيولوجي في علم الإجرام بمرحلة التأسيس، إذ ظهر أول الأمر مفسرا الجريمة بتشوه عضوي أو عقلي لذلك المجرم. فالمجرم في نظر البيولوجي إنسان شاذ التكوين، له سمات خاصة تؤهله لارتكاب الفعل الإجرامي فسرا دون أن تكون له القدرة على اختيار آخر، وقد عرف هذا الاتجاه انتشارا واسعا خصوصا أنه يعتمد دراسة شخصية المجرم من الناحية العضوية الشيء الذي أثار الكثير من النقاش والاختلاف كان مصدر ميلاد نظريات أخرى.

### أولا: نظرية لومبروزو Lombroso

يعتبر "لومبروزو" من مؤسسي علم الإجرام، حيث تناول شخصية المجرم بالبحث والدراسة من الناحية الفيزيولوجية وساعده في ذلك كونه طبيبا في الجيش الإيطالي وتلخص نظريته في كون المجرم يحمل في بنيته العضوية خصائص معينة تختلف عن الإنسان السوي ومرتبطة أساسا بأعراض سريرية ومظاهر خلقية تتحدد في كل الرأس وملامح الوجه وحجم الأعضاء وشكلها، ثم أضاف إلى هذا التحديد العضوي عناصر نفسية استنتجتها من جملة سلوكيات المجرم تجاه ذاته (الوشم) واتجاه الآخرين (العنف). وميزتها الأساسية ضعف الإحساس بالألم والقسوة وعدم الشعور بالخجل وعنف المزاج وحب الشر وبفضل عمله التشريحي استطاع لومبروزو اكتشاف وجود غور في آخر الجمجمة غير عادي ومشابه لجمامج الحيوانات، فاستنتج من ذلك أن المجرم نوع شاذ من الناس مختلف التركيب التكويني يقترب من الإنسان البدائي، لذلك فهو بدائي بطبعه لا يستطيع التكيف والعيش والانصهار في المجتمع الذي يعيش فيه، وأكد "لومبروزو" أن المجرم هو شخص مغلوب على أمره لأنمه مجرم بالفطرة، مع أنه ورغم عدم توفر شروط الرجعة (أي الخصائص البيولوجية

المؤهلة للإجرام) في بعض الأشخاص بإمكانهم أن يكونوا مجرمين، لكن كل من تتوفر فيه الخصائص غالبا ما يكون مجرما.

لقد ارتبطت الانتقادات الموجهة إلى نظرية "لومبروزو" من الناحية المنهجية بحجم العينة المدروسة التي لم تن كافية حتى يمكن تعميم نتائج الدراسة، كما أن التأطير النوعي لهذه العينة لم يأخذ بعين الاعتبار إمكانية توفر تلك الخصائص الشكلية والعضوية في أشخاص أسوياء، وهذا ما تحققت منه دراسات لاحقة أكدت أن توفر الرجعة التي استعرضها "لومبروزو" ليست بالضرورة محددًا للشخصية الإجرامية نظرا لوجود أشخاص يحملونها وليسوا بمجرمين كما أن هناك مجرمين رغم أنه لا تتوفر فيهم. كذلك مسألة تشبيهه المجرم بالإنسان البدائي لا يستند على أسس متينة، لأن الانتروبولوجيا حينها كانت في بدايتها ولم تتوصل بعد إلى جمع المعلومات الكافية حول الإنسان البدائي ولم يكن في حوزتها سوى القليل من الدلائل العلمية والتي لا يمكن الاعتماد عليها في المقارنة. هذا إضافة إلى قصور في الإحصاء وتأخر الاكتشافات بخصوص قوانين الوراثة .<sup>1</sup>

ومع ذلك ظلت نظرية "لومبروزو" علامة بارزة في مسار تأسيس علم الإجرام ومؤشرا على تقدم الدراسات الإجرامية، ويكفي أن نلاحظ أنه أول من استخدم أسلوب المقارنة الإحصائية بين المجرمين وغير المجرمين مستعملا المنهج العلمي لدراسة الظاهرة الإجرامية وتبقى أبحاثه أيضا بمثابة الأساس للمدرسة البيولوجية.

<sup>1</sup> سيزار لومبروزو، المرجع السابق، ص 259 .

## ثانيا " نظرية جورنج Charles Goring

قام "جورنج" بدراسات إحصائية مقارنة أجراها على ما يقرب من ثلاثة آلاف من المجرمين العائدين وعلى مجموعة كبيرة من الإنجليز غير المجرمين تضم بصفة خاصة طلبة المعاهد والمرضى بالمستشفيات والضباط والعاملين بوحدات الجيش، وقام بتقسيم المجرمين إلى مجموعات بالنظر إلى نوع الجرائم المرتكبة وفحص أعضائهم وقاسها مقارنا في ذلك بين كل المجموعات، وبين ما يتوفر لدى المجرمين من خصائص بدنية وما يتوفر لدى غيرهم من الأسوياء. وكان هدف "جورنج" من هذه الدراسة أن يتبين مدى انتشار علامات الرجعة، التي استعرضها "لمبروزو" بين المجرمين في مقارنتهم بعامة الناس. وقد انتهى من أبحاثه التي استغرقت قرابة اثني عشر عاما إلى أنه لا توجد فوارق ملموسة بين الناس. وقد انتهى من أبحاثه التي استغرقت قرابة اثني عشر عاما إلى أنه لا توجد فوارق ملموسة بين مجموعات المجرمين المختلفة أو بين المجرمين وغيرهم من الناس من حيث توافر علامات الرجعة لديهم، وعلى الرغم من ذلك لاحظ "جورنج" أن المجرمين يتميزون بصفة عامة بنقص في الوزن والطول، فهم أقصر من غيرهم وفي الوزن هم أيضا أقل من غيرهم ويعتقد "جورنج" أن هذا النقص البدني حقيقة لها أهميتها إذ هو دليل على انحطاط عام موروث في طبيعة المجرم يبدو في قياس مستواه العقلي وغير ذلك من العوامل التي يكون للوراثة دخل فيها وفي هذا الانحطاط يكمن الميل إلى الجريمة.<sup>1</sup>

وقد تبين من خلال هذه الدراسات الإحصائية التي قام بها «جورنج» أن تمت تشابه بين الآباء والأبناء في السلوك الإجرامي وذلك يعود في نظره إلى عوامل وراثية، فحرص

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد، علم الإجرام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 48.

على تأكيد الوراثة في انتقال الميول الإجرامي من جيل لآخر مستبعدا أي تأثير للوسط أو التقليد أو الظروف الاجتماعية في إنتاج الفعل الإجرامي

### ثالثا: نظرية "هوتون Hooton"

تأييدا لنظرية "لومبروزو" اعتبر "هوتون" أن المجرمين أدنى عضويا من غيرهم والجريمة نتاج لتأثير البيئة على الكائنات الإنسانية المنحطة. ويتبع ذلك أن التخلص من الجريمة لا يمكن أن يتم إلا ببتير غير اللائقين جسميا وعقليا وخلقيا أو بعزلهم عزلا تاما، وقد استنتج "هوتون" من خلال دراسته الموسعة التي شملت عينة مكونة من أربعة عشر ألفا تقارب ربع هؤلاء، أن التركيب العضوي للمجرم يختلف باختلاف نوعية الجرائم المرتكبة، حيث يرى أن القاتل مثلا يكون اقرب إلى الطول واللص اقرب إلى القصر والنحافة. ومرتكب الجرائم الجنسية اقرب ما يكون إلى الشكل الغليظ القصير، هكذا تبين له أن توفر نوع معين من الشذوذ البدني لدى المجرم يصاحبه ميل إلى ارتكاب نوع معين من الجرائم يختلف عن تلك مجرم آخر يتوافر لديه نوع من هذا الشذوذ

تعرضت نظرية "هوتون" إلى النقد وأهم ما انتقد فيها هو ربطه الجريمة بخصائص معينة عند كل مجرم، والمستوى المنهجي يحتمل أن كثيرا كمن المجرمين الذين أجرى عليهم أبحاثه قد سبق أن ارتكبوا جرائم تختلف تماما في نوعها عن الجرائم التي أودعوا السجن من أجلها والتي اتخذها "هوتن" وحدها في اعتباره وقت إجراء دراساته الإحصائية، وكونه اتخذ عينته من السجناء وهي عينة لا تمثل جميع المجرمين<sup>1</sup>

<sup>1</sup> طلعت منصور، "علم الإجرام والوقاية من الجريمة"، دار المعارف، 2004، ص 66.

## رابعاً: نظرية "دي توليو"

رغم إقراره بدور العوامل الخارجية في ارتكاب الفعل الإجرامي، فقد اعتبر أن عامل احسم في ذلك يعود لأسباب داخلية، إذ أن التجربة تدل على أ، هناك أفراداً لديهم استعداد لارتكاب الجريمة لا يتوفر لدى غيرهم بدليل أن الظروف الخارجية التي تثير فيهم النزعة إلى الإجرام لا تحدث نفس الأثر بالنسبة لأشخاص يعيشون نفس الظروف. ولا تكون تلك الظروف سوى عامل كشف يثير نزواتهم الإجرامية، تلك النزوعات المرتبطة بتكوينهم الجسمي والنفسي تميزهم عن الأشخاص العاديين، فالمجرم في نظر "دي توليو" يعرف من مظهره الخارجي ووظائف جسمه الداخلية وحالته النفسية. فمن الناحية المظهرية لوحظ أن المجرمين بحكم تكوينهم يتوفرون على عيوب جسمية تنتشر بينهم بنسبة أكبر من انتشارها بين غيرهم من المجرمين.

ومن الناحية الداخلية لوحظ وجود عيوب في إفرازات الغدد لاسيما الغدة الدرقية وذلك في الجهاز العصبي والجهاز الدموي والبولي. وهذه العيوب إن كانت تتوافر لدى غير المجرمين إلا أن انتشارها لدى المجرمين يكون بنسبة أكبر. وأخيراً يتميز المجرمون من الناحية النفسية بشذوذ في الجانب الغريزي كالشذوذ في غريزة القتال الذي يؤدي إلى ارتكاب جرائم القتل والدم، والشذوذ في الغريزة الجنسية الذي يصطبغ عادة بفساد خلقي وميل إلى العنف. غير أن هذه النظرية بدورها لا تخلو من المآخذ، إذ هي كمثيالاتها تفتقر إلى الإنسانية الموثوق بها والتي تؤكد صحة ما انتهت إليه من نتائج

## خامسا : نظرية فرويد S.Freud

قاد سيمون فرويد توجهها عاما من داخل التيار البيولوجي وفي إطار المدرسة البيولوجية الحديثة ونحا به نحو دور التكوين النفسي بدل التكوين العضوي، كعامل من عوامل الإجرام في إطار نظرية التحليل النفسي.

تنقسم النفس البشرية في التحليل الفرويدي إلى ثلاثة أقسام هي الذات الأنا والأنا الأعلى وكل قسم من هذه الأقسام يختص بوظيفة معينة

\*الذات: هي خزان الميولات الفطرية الغريزية والموروثة التي تستقر لا شعور الفرد وتتطلب من الذات إظهارها دون اعتبار للحدود الاجتماعية والأخلاقية السائدة وبالتالي فإنها تشكل الجزء الأسود في النفس البشرية.<sup>1</sup>

\*الأنا: وتمثل الجانب العامل في النفس البشرية والتي تتدخل لتعديل ميولات الذات الغريزية والفطرية لتجعلها تتلاءم مع ما يرتضيه المجتمع وترضى عنه الأنا الأعلى. أما إذا فشل الأنا في هذه المهمة فإنه يسعى إلى تصعيد الجانب الغريزي أو يكبته في اللاشعور.

\*الأنا الأعلى: وتمثل الجانب المثالي في النفس البشرية وهي المنطقة التي تتشبع بالقيم الاجتماعية والدينية والمثالية، حيث الضمير الذي يوفر الكوابح الضرورية واللازمة للأنا.

انطلاقا من هذا التحليل يعتقد فرويد أن الجريمة تعود إلى عجز الأنا على أبناء التكيف اللازم مع ميول ونزعات الذات، مع القيم الاجتماعية أو عن تصعيد النشاط الغريزي أو عن كبته للاشعور، أو لغياب دور الأنا الأعلى في الرقابة والكبح، لذلك تجد الذات تتطلق لتحقق

<sup>1</sup> محمد شفيق المصري، "علم الاجتماع الجنائي"، دار الفكر العربي، بيروت، 2005، ص 245.

حاجاتها الغريزية بأي وسيلة شأنه أن يفرز فيما بعد عقدة الذنب وتأنيب الضمير فيبحث عن العقاب ليتخلص من هذه العقدة فيسعى إلى ارتكاب الجريمة لتوقيع العقاب عليه. غير أن نظرية فرويد رغم الإضافة التي قدمتها لتحليل دوافع الجريمة وأسبابها فإنها تعرضت لانتقادات لاذعة بسبب ارتكازها على التحليل النفسي وبالتالي تستعصي على التحليل العلمي، بالإضافة إلى أن الاضطرابات النفسية ثبتت أنها لا تقود بالضرورة إلى السلوك الإجرامي<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: المدرسة النفسية كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم

ركزت هذه المدرسة على العوامل النفسية المؤثرة في السلوك الإجرامي، واعتبرت أن الجريمة قد تكون نتيجة لاضطرابات نفسية أو لصراعات داخلية غير محلولة. ومن أبرز ممثليها فرويد، الذي رأى أن اللاوعي يلعب دورًا مهمًا في تشكيل السلوك، وأن الانحراف قد يكون ناتجًا عن كبت أو حرمان عاطفي.

حيث أنه ومن خلال النظريات النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي فإنه يشير مسمى النظريات النفسية إلى مجموعة متعددة من المناحي والمفاهيم النظرية التي تشترك جميعها في اعتقاد أساسي مؤداه أن السلوك الإجرامي محصلة أو نتاج لبعض خصال الشخصية الفريدة، أو خصال الشخصية التي توجد لديه بدرجة خاصة أو مميزة له، ومع ذلك توجد فيما بينها

<sup>1</sup> محمد شفيق المصري، "علم الاجتماع الجنائي"، دار الفكر العربي، بيروت، 2005، ص 89.

فروق واضحة في توجهاتها النظرية والواقعية.<sup>1</sup> وتقوم الافتراضات التي تقوم عليها النظريات النفسية

تحتل التفسيرات النفسية للسلوك الإنساني مكانة مميزة في العلوم الاجتماعية وبالذات في علم الجريمة... وتتشرك النظريات النفسية في مجموعة من الافتراضات على أساس اعتبار أن الفرد هو وحدة التحليل الأولية وتعتبر الشخصية الجزء الرئيسي للدافعية للشخص، فالشخصية هي موئل النزاعات والدوافع وتكون الجريمة هي نتيجة لسلوك شرطي غير مناسب، أو نتيجة لعمليات عقلية مضطربة أو غير مناسبة في الشخصية في مقابل العمليات العقلية غير الطبيعية نتيجة لأسباب متعددة غالباً ما تحدث في الطفولة المبكرة وتشتمل أي الأسباب التالية: العقل المريض أو التعلم غير المناسب أو الاشتراط غير المناسب.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: المدرسة الاجتماعية كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم

ترى المدرسة الاجتماعية أن الجريمة ليست مسألة وراثية أو نفسية فقط، بل هي نتاج لعوامل اجتماعية كالفقر، والبطالة، والتهميش، وضعف الروابط الاجتماعية. ومن أشهر نظرياتها: نظرية التفكك الاجتماعي، ونظرية التعلم الاجتماعي، التي ترى أن الفرد يتعلم الجريمة من خلال التفاعل مع جماعات منحرفة.

فمن خلال نظرية التفكك الاجتماعي حيث رائدها هو عالم الاجتماع الأمريكي "ثورستن سيلين"، وصاحبها، فقد استوحى سيلين نظريته هذه من واقع المجتمع الأمريكي

<sup>1</sup> معنصر مسعودة، مفهوم السلوك الإجرامي وأساليب التكفل به، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد (06)، العدد (01) السنة (2021)، ص 13.

<sup>2</sup> فؤاد بكر، المرجع السابق، ص 160.

الذي عايشه، ومن واقع المجتمعات التي واكبها ولم يعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضاً في حجم الظواهر الإجرامية قياساً إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كان نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعاً كبيراً في المجتمعات المتحضرة وانخفاض حجم هذه الظاهرة انخفاضاً كبيراً في المجتمعات الريفية، لهذه العلة ارجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي. تتميز هذه النظرية بدعوتها إلى تشبه المجتمع المتحضر بالمجتمع الريفي في حرصه على الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية<sup>1</sup>

كما تدعو إلى تربية الطفل وتنشئته نشأة ريفية تسودها القيم والمثل العليا علاوة على ذلك تستكر النظرية مسألة فساد الضمير الإنساني وتفككه نتيجة إغراقه بمظاهر الحياة الحضارية المنفلتة، وترى صلاح الضمير بالتعاون والترابط الاجتماعي.

إن هذه الميزات التي تميزت بها النظرية جعلتها مقبولة بدرجة كبيرة بالنسبة للبعض من علماء الإجرام فهذا البعض يتفق مع منطلق هذه النظرية بالنظر لما تمليه تربية الضمير من معان سامية تدفع الإنسان لسلوك طريق الخير والرشاد، وحبه لأبناء مجتمعه، وقد حث رسول الله (ص) على إشاعة هذا الخير من خلال الربط بينه وبين الإيمان بقوله: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه وعلى الرغم من المزايا التي تميزت بها هذه النظرية

<sup>1</sup> خضير خلايفية، التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين دراسة ميدانية بمراكز إعادة التربية). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم النفس الاجتماعي جامعة منتوري قسنطينة السنة الجامعية 2011/2012، ص 172.

حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا لمكان أثرها الإيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة.

**المطلب الثاني:** بالنسبة للمدارس الفقهية الأخرى الرابطة بين الجريمة والمجرم

**الفرع الأول:** المدرسة الجغرافية كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم

" ظهر أنصار هذه النظرية في أوائل القرن التاسع عشر، وكان أهم دعائها العالم الفرنسي "جيري" Andre Michel Guerry والعالم البلجيكي "كتيليه" Adolphe Quetelet والعالم الفرنسي " أنر يكو فيري" Enrico Ferri. ومفاد هذه النظرية أن للظواهر الجغرافية أثراً كبيراً على السلوك الإجرامي."<sup>1</sup>

وقام "جيري" مدير الشؤون الجنائية بوزارة العدل الفرنسية بدراسة الإحصاءات الجنائية التي قامت بنشرها فرنسا اعتباراً من "1826-1833" حيث توصل إلى الحقائق التالية:-

- ازدياد الجرائم ضد الأشخاص في المناطق الجنوبية من فرنسا في الفصول الحارة.
- ازدياد الجرائم ضد الأموال في المناطق الشمالية خلال الفصول الباردة.

وانتهى من دراسته إلى القول: إن ثمة علاقة بين الموقع الجغرافي ودرجة الحرارة من ناحية، ومعدلات الجريمة من ناحية أخرى. ثم وضع قانونه المعروف بـ" قانون الحرارة الإجرامي".

وبناءً على هاتين النتيجتين وضع "كتيليه" Quetelet الذي جاء بعده قانونين هما:-

الأول: قانون ميزانية الجريمة، الذي يفيد بثبات الإجرام من عام إلى آخر، موضحاً إياه بالقول: " فكما توجد ضرائب مالية في المجتمع، توجد كذلك ضريبة إجرامية يجب على المجتمع تحملها كل عام، ويمكن تحديدها كأى ضريبة، وتدرج في ميزانية الجريمة كافة أنواع

الجرائم التي سترتكب كل عام على أساس أن الجرائم ترتكب كل عام بالعدد نفسه وبالعقوبات نفسها وبالنسبة نفسها تحت تأثير الوسط الاجتماعي نفسه والظروف التي يمر بها المجتمع.

الثاني : فهو نفس القانون الذي توصل إليه "جيري" معمماً إياه على قارة أوروبا قائلاً: "إن جرائم الأشخاص تغلب في الأقاليم الجنوبية لأوروبا حينما يكون الطقس حاراً، بينما تكثر جرائم الأموال في الأقاليم الشمالية لأوروبا حينما يكون الطقس بارداً وبفضل أتباع هذه النظرية الذين انتشروا في القارتين الأوروبية والأمريكية توسعت مجالات الدراسة، حتى جاء "فيري" ليؤكد أن لبعض الظروف الطبيعية مثل طبيعة التربة والطبيعة الزراعية والمناخ واختلاف فصول السنة ودرجة الحرارة والحالة الجوية تأثيراً على تكوين السلوك الإجرامي." <sup>1</sup>

وكان الفيلسوف "مونتسكيو" Montesquieu " 1689 - 1755" أول من أشار إلى وجود علاقة بين العوامل الجغرافية والجريمة وظهر ذلك خلال بحوثه في علم الاجتماع القانوني والفقهاء القانوني، وقد بين في كتابه "روح القوانين" أن للمناخ وطبوغرافية الأرض، تأثيراً على الأفراد، وهي السبب في نشوء التمايز في الخصائص العقلية والميول بين الأفراد، وذكر أن جرائم العنف لاسيما الجرائم الجنسية تزيد نسبتها في المناطق الاستوائية والقريبة منها، بينما جرائم الإدمان على الكحول تزداد نسبتها في المناطق القريبة من القطبين. بل أنه يرى أن القوانين والعادات وكافة أشكال النظم هي عبارة عن نتاج للعوامل الجغرافية. <sup>1</sup>

إن؛ حالة المناخ وموقع البلد وإستراتيجيته وطبيعة البيئة الجغرافية في كل مجتمع من المجتمعات لها تأثيرها على نمط من أنماط الجريمة، كما تدل على ذلك الدراسات والإحصاءات الجنائية على النحو الذي سنبينه بإيجاز: <sup>5</sup>

<sup>1</sup> فؤاد بكر، المرجع السابق، ص 160.

- ارتفاع درجة الحرارة في المناطق الحارة وفي المناطق الأخرى خلال فصل الصيف يزيد من حيوية الجسم وحدة طبعه، ما يجعله مرهف الحس، وأكثر قابلية للإثارة والتوتر والاندفاع، مع ضعف قدرته في السيطرة على تصرفاته، فيعجز عن الصمود أمام المثيرات، ويسهل اندفاعه إلى ارتكاب جرائم العنف، مثل القتل والتهديد والقذف، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة هذه الجرائم. في حين أن انخفاض درجة الحرارة في المناطق الباردة خلال فصل الصيف الشتاء، يؤدي إلى خمود حركة الجسم وهبوط درجة الانفعال العصبي ما يحول دون سرعة الهياج والاندفاع ويقلل من ارتكاب جرائم العنف، بينما تزداد جرائم الاعتداء على المال بازدياد احتياجات الفرد إلى الغذاء والكساء والمسكن ووسائل التدفئة.

- ارتفاع نسبة الرطوبة يضعف من حيوية الفرد ويؤدي إلى حالة من الخمول ما يؤثر على سرعة استجابته للمؤثرات الخارجية وبالتالي يؤدي التقليل من احتمالات اندفاعه للعدوان، بينما انخفاض نسبة الرطوبة يؤدي إلى زيادة حيوية الفرد وسرعة استجابته للمؤثرات الخارجية ما يزيد من احتمالات اندفاعه للعدوان فيقدم على ارتكاب الجرائم التي تتسم بالعنف.

- انخفاض الضغط الجوي يزيد من احتمالات ارتكاب الجرائم لأنه عادة ما يعقب هذا الانخفاض عواصف، والشعور بهبوب عاصفة يثير انفعالات الفرد وقد يقدم على ارتكاب الجرائم بفعل هذه الإثارة.

- شدة سرعة الرياح تدفع الإنسان للانزواء، وسكونها تدعوه للخمود وفي الحالتين يقل نشاطه بما فيه النشاط الإجرامي، في حين أن اعتدال الرياح يؤدي إلى ارتفاع الجرائم بوجه عام.

- في السهول المنبسطة ذات التربة الخصبة والمياه الوفيرة والخيرات الكثيرة، تتميز طباع السكان بوجه عام بالوداعة والمسالمة والقناعة، ويتضاءل عدد ذوي الميول الإجرامية، ومع ندرة استعمال القسوة في حالة ارتكابها، في حين تزداد الجرائم في الجبال مع اتصاف معظمها بالقسوة بسبب حدة طباع سكانها، من جراء ما يعانونه من قسوة الطبيعة التي تبدو في وعورة وعزلة المسالك والطرق، وقلة مصادر الخيرات.

لا يمكن إنكار أثر العوامل الجغرافية في السلوك الإنساني، لكن هذا لا يكفي وحده لتفسير الظاهرة الإجرامية، إذ لا يكون الفرد أسيراً للبيئة الطبيعية إلى الحد الذي تصبح هي المسؤولة وحدها عن تفسير أعقد مظاهر السلوك- الإجرامي- فمهما كان أثر المناخ على الفرد ومهما كانت أهمية البيئة الطبيعية في صقل نفسيات الجماعات والشعوب فإنه من المؤكد أن العامل الجغرافي لا تظهر آثاره إلا من خلال عوامل أخرى نفسية وجسمية واجتماعية، وهذا ما يدفعنا إلى عدم تقبل تلك الفكرة التي تفسر السلوك الإجرامي المعقد بإرجاعه إلى العامل الجغرافي وحده متغافلين عوامل أخرى لا تقل عنه في الأهمية.

### الفرع الثاني: المدرسة الاقتصادية كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم

ترتبط هذه المدرسة بين الفقر وعدم المساواة الاقتصادية وانتشار الجريمة، وتعتبر أن الظروف الاقتصادية الصعبة تدفع الأفراد إلى الجنوح كوسيلة للبقاء أو التمرد. وقد دعمت هذه الرؤية دراسات متعددة أبرزها أبحاث كارل ماركس، التي ترى أن البنية الاقتصادية للمجتمع تؤثر في شكل العلاقات الاجتماعية ومن ثم السلوك. فمن خلال نظرية العوامل الاقتصادية هناك من العلماء من اتجه إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي).

ترى هذه النظرية بان أفعال الأفراد وسلوكهم، وكذلك نظريات العلماء الأخلاقية، في كل عصر تبين خصائص النظام الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية لذلك العصر).  
 لقد تبنى كارل ماركس وأصحابه هذه النظرية واستعانوا بها في طرح مذهبهم المناهض للرأسمالية الغربية التي رأوا فيها بأنها تجسد الطبقة بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها .. وعليه فقد طرحوا نظريتهم بمثابة المنقذ وهي النظرية الاشتراكية. لقد ارتبط اسم هذه النظرية - نظرية العوامل الاقتصادية - بالمذهب الاشتراكي، حتى أطلق البعض على هذه النظرية ومن يتبناها اسم المدرسة الاشتراكية في مقابل النظرية أو المدرسة الرأسمالية<sup>1</sup>

ووفقاً لمفهوم هذه المدرسة: إن الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاذة في حياة المجتمع، وإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي بل إنها ثمرة من ثمراته، فتركيبه هذا النظام، وطبيعة العلاقات السائدة فيه تفضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي، لأنه نظام لا يتوخى العدالة والمساواة، فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم، أما في ظل المجتمع الاشتراكي فان مظاهر الجريمة تكاد تختفي تماماً، وإن وقوع بعض الجرائم الضارة برفاهية هذا المجتمع لا يغير من هذا الاتجاه، وإنما يدل على تفشي أمراض معينة في أفرادهِ.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: المدرسة البيئية كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم

تركز على البيئة المادية المباشرة التي يعيش فيها الفرد، مثل الحي، المدرسة، أماكن العمل. وتُعد "نظرية النوافذ المحطمة" من أبرز ما قدمته هذه المدرسة، حيث ترى أن مظاهر

<sup>1</sup> سمير عبده ، التحليل النفسي للجريمة دمشق دار الكتاب العربي،، 1989، ص 13.

<sup>2</sup> معنصر مسعودة، المرجع السابق، ص 15.

---

الفوضى والإهمال في الحي تؤدي إلى تفشي الجريمة، باعتبار أن البيئة الفوضوية تبرر السلوك المنحرف.



# الفصل الثاني

## علاقة الجريمة بالمجتمع من

### حيث الأبعاد والمواجهة

## تمهيد:

تعدّ الجريمة ظاهرة اجتماعية مركّبة، لا يمكن فهمها أو تحليلها بمعزل عن الإطار الاجتماعي الذي تنشأ فيه، فهي انعكاس لمجموعة من العوامل البنوية والثقافية والاقتصادية التي تحكم المجتمع. وعلى هذا الأساس، لم تعد الجريمة مجرد فعل فردي شاذّ، بل هي تعبير عن اختلال في النسق القيمي أو الاجتماعي أو الاقتصادي داخل المجتمع. ومن هنا تبرز أهمية دراسة علاقة الجريمة بالمجتمع من حيث أبعادها المختلفة، سواء كانت اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو ثقافية.

إنّ مواجهة الجريمة لا تقتصر على الردع القانوني أو العقاب الجنائي فقط، بل تتطلب مقاربة شمولية تدمج بين الوقاية والمعالجة، وتستند إلى فهم دقيق للعوامل المؤدية إليها. فكلما تطورت المجتمعات، تنوّعت أشكال الجريمة وتعقدت أساليبها، مما يستوجب تطوير آليات المواجهة بما يتناسب مع التحولات المجتمعية.

وعليه، يُعنى هذا الفصل بتسليط الضوء على الأبعاد المتعددة التي تربط الجريمة بالمجتمع، من خلال تحليل العوامل الاجتماعية المؤدية للجريمة، والانعكاسات التي تتركها على بنية المجتمع، إضافة إلى استعراض أهم استراتيجيات المواجهة الممكنة، سواء على المستوى الوقائي أو العلاجي أو المؤسساتي.

**المبحث الأول: علاقة الجريمة بالمجتمع من حيث الأبعاد**

لا يمكن فهم ظاهرة الجريمة بمعزل عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي والأمني، إذ تُعدّ نتاجًا لمجموعة من العوامل البنوية التي تؤثر فيها وتتأثر بها. وعليه، يتطلب تحليل أبعاد الجريمة النظر إليها من زاوية تأثيرها على المجتمع، وكيف يُشكل هذا الأخير بدوره بيئة حاضنة أو رافضة لها، ضمن حركية جدلية مستمرة بين الفعل الإجرامي وبنية المجتمع.

**المطلب الأول: البعد الاجتماعي للجريمة**

يشكّل البعد الاجتماعي للجريمة أحد أبرز مؤشرات تفاعلية الفعل الإجرامي داخل النسق المجتمعي، فهو لا ينفصل عن السياقات الاجتماعية المتغيرة من حيث القيم، والأدوار، والتنظيم، ويكشف عن طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، سواء من حيث التأثير أو التأثير.

**الفرع الأول: تأثير المجتمع بالجريمة**

تتعرض آثار الجريمة على النسيج المجتمعي من خلال زعزعة الأمن الجماعي، وتآكل الثقة بين الأفراد ومؤسسات الدولة، ونمو الإحساس بالقلق واللااستقرار. فالجريمة تمس مباشرةً أهم مقومات النظام الاجتماعي، وتُضعف من قدرة المجتمع على تنظيم ذاته ذاتيًا وفق قواعد قانونية وأخلاقية متفق عليها.

فالجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو أي مجتمع إنساني منها، فمتى وجدت المجتمعات وجد الأفراد برغباتهم وأهدافهم المختلفة التي قد تتضارب وتتعارض أحيانًا، فالبعض يرى في الاعتداء على الآخرين سبيلًا لتحقيق أهدافه الخاصة، وتخفيفًا لعقدة الذنب حسب سيغموند

فرويد" ويختلف معدل الاجرام والسلوك الاجرامي ويتغير من مجتمع لآخر باختلاف الزمان والمكان وثقافة وبيئة المجتمع.<sup>1</sup>

تؤدي الجريمة إلى تدهور الشعور بالأمان داخل المجتمع، حيث يصبح الأفراد أكثر حذرًا في تحركاتهم اليومية، ويشعرون بالخوف والقلق على أنفسهم وأسرهم وممتلكاتهم. هذا الشعور المتزايد بعدم الأمان يمكن أن يؤدي إلى تقليل التفاعل الاجتماعي، والتراجع عن المشاركة في الأنشطة العامة، وتفضيل العزلة، مما ينعكس سلبيًا على التماسك المجتمعي.<sup>2</sup> أما من الناحية الاجتماعية، فإن ارتفاع معدلات الجريمة يساهم في تفكك النسيج الاجتماعي، إذ يختل الشعور بالثقة المتبادلة بين الأفراد، وتنتشر مظاهر الريبة والعدوانية. كما تؤدي الجرائم المتكررة، خاصة في الأحياء الهشة، إلى ضعف روابط التضامن والانتماء، وزيادة حالات الانطواء والانغلاق الاجتماعي، مما يعمق الإحساس بالاعتزاز داخل المجتمع الواحد

اقتصاديًا، تشكل الجريمة عبئًا كبيرًا على الدولة والمواطنين، حيث تزداد النفقات المرتبطة بالأمن ومؤسسات العدالة الجنائية، كما تتراجع رغبة المستثمرين في توجيه رؤوس أموالهم إلى بيئات غير مستقرة أمنياً. وهذا يؤدي إلى تراجع معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعطل بعض الأنشطة الاقتصادية، بل قد يدفع برجال الأعمال إلى نقل مشاريعهم إلى أماكن أكثر أمنًا، ما يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي ويوسع دائرة البطالة والفقر.

<sup>1</sup> لامية خولوفي، هشام بلايسة، الجريمة والمجتمع مفاهيم ونظريات بعض الاسقاطات على المجتمع الجزائري، مجلة الابراهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 10 - جوان، 2022، ص 24.

<sup>2</sup> زوهير عبد العزيز، الجريمة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، 2010، ص 56.

ومن الناحية النفسية، فإن الجريمة تترك آثارًا عميقة على الأفراد، خصوصًا الضحايا أو من يشهدون الجرائم بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تترسخ مشاعر القلق والخوف والاكتئاب، ويُصاب البعض باضطرابات نفسية كالرهاب أو الوسواس أو الصدمة النفسية (PTSD). وقد تتفاقم هذه الآثار إذا لم تُعالج بشكل مبكر، مما يؤثر على أداء الأفراد في حياتهم اليومية والمهنية<sup>1</sup>.

أما على المستوى الثقافي، فإن استفحال الجريمة يقوّض الثقة بالمؤسسات القانونية والأمنية، وقد يرى البعض أن النظام غير قادر على حمايتهم، ما يعزز ثقافة اللامبالاة أو حتى الانتقام واللجوء إلى العدالة الذاتية. كما يؤدي إلى تغير القيم المجتمعية، حيث يُنظر أحيانًا إلى مرتكبي الجرائم الناجحين ماديًا على أنهم "أنكباء"، مما يشوّه الوعي العام ويضعف الالتزام بالقوانين والأعراف.

وقد أشار "دوركاييم" إلى أن الجريمة ظاهرة طبيعية في كل مجتمع، إلا أن ثقافتها يدل على خلل وظيفي يعكس فقدان التوازن بين الفرد والمجتمع<sup>2</sup>. (Durkheim, 1893) وفي السياق ذاته، يُبيّن "شيفر" (Schaefer, 2008) "أن المجتمعات التي لا تتبنى أنظمة للوقاية المجتمعية تكون أكثر عرضة لتأثيرات الجريمة السلبية، خصوصًا فيما يتعلق بتراجع الثقة المدنية وانتشار القلق الجماعي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الشكري حسن، الوقاية من الجريمة في المجتمعات الحديثة، الدار الجامعية، الجزائر، 2015، ص 89.

<sup>2</sup> Durkheim, E., *The Division of Labor in Society*, 1983, p 89.

<sup>3</sup> Schaefer, R, *Sociology: A Brief Introduction*. McGraw-Hill. , 2008, p 150.

## الفرع الثاني: تأثر الجريمة بالمجتمع

الجريمة في جوهرها الأساسي عبارة عن نتاج اجتماعي بامتياز، إذ لا يمكن فصل السلوك الإجرامي عن السياق المجتمعي الذي نشأ فيه فالمجتمع هو البيئة الحاضنة التي إما أن توفر للفرد مناعة ضد الانحراف عبر مؤسساتها التربوية والدينية والثقافية أو تدفعه - نتيجة القصور والخلل - إلى سلوكيات مضادة للقانون والمعايير الأخلاقية.

فالملاحظ أن المجتمعات التي تعاني من اضطرابات بنيوية كالفقر البنيوي، والتهميش الاجتماعي الذي تفرضه الكثير من المتغيرات في الوسط المجتمعي، كما هو الحال إلى تراجع مؤشرات التماسك الأسري، فغالبا ما تعد هذه البيئة خصبة لظهور الجريمة وتكاثرها، فغياب المساواة والعدالة الاجتماعية وضعف شبكات التضامن، وانعدام الأمل والأفق أمام الشباب الذي يمثل نسبة كبيرة من المجتمعات كل هذه الأمور تساهم في تنامي الشعور بالإقصاء والاعتزاز، والإحباط، مما يدفع بالبعض إلى اتخاذ الجريمة وسيلة للتمرد على الواقع أو محاولة لفرض الذات بقوة العنف.

وقد قدّم عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون (Merton, 1938) في نظريته حول "الأنومي (Anomie)" أو "اللاأنظمة الاجتماعية" تفسيراً عميقاً لهذا المنحى، إذ يرى أن المجتمعات التي تُعاني من شأن النجاح المادي والاقتصادي كمُثل عليا، لكنها لا توفر في المقابل الوسائل المشروعة والشرعية لتحقيق هذه الأهداف، تخلق نوعاً من التوتر البنيوي لدى الأفراد، يؤدي بالبعض إلى اللجوء للجريمة كوسيلة غير مشروعة لتحقيق ذات الأهداف التي روج لها المجتمع.

وفي السياق العربي، يؤكد الباحث الذهبي 2011 أن تراجع الأدوار التقليدية للأسرة، والمدرسة، والمسجد، في ضبط السلوك الاجتماعي، أدى إلى ضعف الرقابة الاجتماعية

الذاتية على الأفراد، مما يُسهّل على البعض التورط في ممارسات مخالفة للنظام العام. كما يشير إلى أن التغيرات السريعة في القيم الثقافية والاجتماعية، لا سيما مع تغلغل وسائل الإعلام الحديثة، ساهمت في خلق فجوات قيمية بين الأجيال، ووسّعت من مظاهر الانحراف لدى الشباب، خاصة في ظل غياب البدائل الاجتماعية الإيجابية<sup>1</sup>.

وتُشير دراسات ميدانية جزائرية إلى أن الجريمة ترتفع في الأحياء التي تعاني من:

• التفكك الأسري، سواء نتيجة الطلاق أو الهجر أو غياب الأب.

• الاكتظاظ السكاني وغياب المرافق الترفيهية والثقافية.

• انتشار البطالة وتعاطي المخدرات.

• ضعف التنشئة الاجتماعية وغياب النماذج الإيجابية.

ففي دراسة ميدانية بولاية قسنطينة (جامعة منتوري، 2020)، تبين أن 71% من السجناء الذين تم استجوابهم عاشوا في بيئات اجتماعية مضطربة، تميزت بتراجع سلطة الأسرة، وانخفاض المستوى التعليمي، ووجود أشكال من العنف داخل المحيط العائلي.

من جهة أخرى، تُظهر نظرية التعلّم الاجتماعي لـ (Edwin Sutherland 1947)

أن الجريمة تُكتسب كما تُكتسب القيم والسلوكيات الأخرى، أي أن الانخراط في شبكات اجتماعية تتطوي على ممارسات منحرفة يُمكن أن يؤدي إلى تعلّم الجريمة وتبنيها كنتيجة للتنشئة داخل بيئة إجرامية. فالفرد لا يولد مجرمًا، وإنما يتعلّم الجريمة من خلال التفاعل مع الآخرين الذين يُشرعون هذا السلوك أو يقدمونه كنموذج للنجاح<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الذهبي، أحمد، علم الجريمة والانحراف الاجتماعي، دار النهضة العربي، القاهرة، 2011، ص 89.

<sup>2</sup> الحاج فاطمة، الأنومي في المجتمع الجزائري وأثرها على فئة الشباب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2019، ص 145.

وبذلك، فإن المجتمع - بقيمه، ومؤسساته، وخطابه الثقافي - يُشكّل الفضاء الأول الذي إما أن يحصّن الأفراد ضد الانحراف أو يُغذي ميلهم نحوه. وكلما انخفضت مستويات التضامن الاجتماعي، وغابت القدوة، وانهارت معايير الضبط الاجتماعي، ارتفعت مؤشرات الجريمة كمظهر من مظاهر تفكك النسق الاجتماعي<sup>1</sup>.

فغالبا الجريمة تُولد في بيئة مجتمعية مضطربة تعاني من تراجع الضوابط الاجتماعية، وتنامي التهميش، وضعف فرص التمكين الاجتماعي للفئات المهمشة. فكلما اتسم المجتمع باللامساواة، والحرمان، والتفكك الأسري، زادت احتمالية ظهور السلوك الإجرامي كوسيلة للرفض أو للتعويض.

### المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والأمني للجريمة

لا يمكن فصل الجريمة عن محدداتها الاقتصادية والأمنية، حيث أن الهشاشة الاقتصادية وغياب الحماية الأمنية يشكّلان بيئة خصبة لانتشار الجرائم. فالدوافع الاقتصادية تشكل محرّكاً قوياً للانحراف، كما أن فاعلية الأجهزة الأمنية تمثل صمام الأمان في الحد من تفشي الجريمة أو توسعها. ولا يمكن الحديث عن ظاهرة الجريمة دون التوقف عند أهم محدداتها البنوية، وعلى رأسها المحددان الاقتصادي والأمني. فالهشاشة الاقتصادية تؤدي إلى تآكل فرص العيش الكريم، بينما يشكل الضعف الأمني فراغاً قد تستغله العناصر الإجرامية. العلاقة بين الجريمة وهذين البعدين علاقة تفاعلية معقدة، فكما قد تكون الجريمة نتاجاً للظروف الاقتصادية، فهي أيضاً نتيجة مباشرة لضعف الحماية الأمنية.

لذلك قسمنا المطلب الى ( الفرع الأول) البعد الاقتصادي وأثره في الجريمة وفي ( الفرع

### الثاني) الى البعد الأمني وأثره في الجريمة

<sup>1</sup> الحاج فاطمة، المرجع السابق، ص 150.

## الفرع الأول: البعد الاقتصادي وأثره في الجريمة

تُعدّ العوامل الاقتصادية من أبرز المحفزات المباشرة لارتكاب الجريمة، خاصة تلك المرتبطة بالفقر، والبطالة، وغياب العدالة في توزيع الدخل. وتؤكد الدراسات الاقتصادية الجنائية أن الفقر يولد الجريمة حين تغيب البدائل الشرعية للعيش الكريم. وقد خلصت دراسة (1968) "Gary Becker" إلى أن الجريمة يمكن تفسيرها بلغة المنفعة الاقتصادية، حيث يقوم الجاني بحسابات عقلانية بين المكاسب المحتملة والعقوبات المتوقعة<sup>1</sup>.

وفي السياق العربي، يُشير الباحث "الناقاة" (2015) إلى أن المناطق التي تعاني من فقر مزمن وغياب الفرص التنموية تُعد بيئة خصبة للانحراف السلوكي والجريمة<sup>2</sup>. تُعدّ العوامل الاقتصادية من المحركات الجوهرية لظاهرة الجريمة، حيث يرتبط ارتفاع معدل الفقر والبطالة ارتباطاً وثيقاً بزيادة مستويات الجريمة، لا سيما تلك المتعلقة بالاعتداء على الممتلكات كالسرقة والنهب والنصب. إذ في ظل غياب العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، يلجأ بعض الأفراد إلى سلوكيات منحرفة كوسيلة للبقاء أو لتحسين أوضاعهم المعيشية.

وقد شكلت نظرية "الاختيار العقلاني" لـ (1968) Gary Becker أحد أبرز الطروحات الاقتصادية التي فسرت السلوك الإجرامي على أساس المنفعة، حيث افترض بيكر أن الجاني يُجري حساباً بين الكلفة المحتملة للجريمة (كالعقوبة والسجن) وبين الربح

<sup>1</sup> Becker, G. Crime and Punishment: An Economic Approach. Journal of Political Economy., 1968, p 55.

<sup>2</sup> الناقاة خالد، الجريمة والبطالة: دراسة في العلاقة المتبادلة، دار اليازوري، عمان، 2015، ص 125.

الممكن منها (كالحصول على المال أو السلطة). فإذا كانت الأرباح المتوقعة أعلى من الخسائر، يصبح ارتكاب الجريمة خيارًا عقلانيًا.

وفي دراسة عربية محلية، يرى الباحث الناقدة 2015 أن الفقر المزمن، وغياب المشاريع التنموية، وتراجع مستوى المعيشة في بعض الأحياء المهمشة، كلها عوامل تؤدي إلى تزايد الجرائم، خاصة في أوساط الشباب الذين فقدوا الأمل في مسارات اجتماعية مشروعة. كما يؤكد أن الشعور بالظلم الاقتصادي يولد شعورًا بالاغتراب الاجتماعي، مما يعزز النزعة العدوانية ويُضعف الالتزام بالضوابط الأخلاقية والقانونية.

وتشير دراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة للتنمية (2021) UNDP إلى أن الفجوة الاقتصادية المتزايدة داخل البلدان، لا سيما في دول الجنوب، تمثل أحد أهم العوامل الدافعة لارتفاع معدلات الجريمة المنظمة والسطو المسلح والهجرة غير الشرعية. كما أظهرت دراسة ميدانية جزائرية (جامعة الجزائر 2، 2019) أن 63% من أفراد العينة الذين تورطوا في جرائم سرقة ومخدرات ينتمون إلى فئات تعاني من بطالة مزمنة وانعدام دخل ثابت<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: البعد الأمني وأثره في الجريمة

يُعتبر البعد الأمني حجر الزاوية في عملية الوقاية من الجريمة ومواجهتها. فكلما كانت الأجهزة الأمنية فعالة في التغطية، والاستجابة السريعة، والتدخل الاحترافي، تراجعت مستويات الجريمة وشعر المواطنون بالأمان. أما حين يكون هناك قصور في الدور الأمني،

<sup>1</sup> قندوز أحمد، علم الإجرام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 89.

فإن ذلك يشجع على تفشي الجرائم، لاسيما إذا كان الجناة لا يخشون العقوبة أو يعتقدون بإمكانية الإفلات من الملاحقة.

في هذا السياق، قدم **Cohen & Felson (1979)** ما يُعرف بـ "نظرية الفرصة" (Routine Activity Theory)، والتي ترى أن الجريمة لا تحدث فقط بوجود الدافع أو الجاني، وإنما عند توافر ثلاثة عناصر مجتمعة: وجود الجاني، وجود هدف مناسب (شخص أو ممتلكات)، وغياب الحماية الأمنية. أي أن غياب الشرطة أو ضعف الإنارة أو انعدام الكاميرات الأمنية في أماكن معينة يمكن أن يشجع على الجريمة<sup>1</sup>.

وتتجلى هذه الفرضية في الإحصائيات الرسمية للجرائم في الجزائر، إذ تشير تقارير المديرية العامة للأمن الوطني (**DGSN, 2023**) إلى أن المناطق التي تعاني من ضعف في التغطية الأمنية (خاصة بعض الضواحي أو الأحياء العشوائية) تسجل معدلات جريمة أعلى بنسبة تصل إلى 38% مقارنة بالمناطق التي تشهد حضوراً أمنياً كثيفاً ودوريات شرطة منتظمة.

وفي دراسة ميدانية أجريت بولاية وهران عام 2020، تبين أن أغلب حالات السطو والسرقة المسجلة كانت في أحياء لا تتوفر على مراكز أمن حضرية قريبة، أو تعاني من انقطاعات كهربائية متكررة خلال الليل، ما يجعلها بيئة مناسبة للجريمة.

<sup>1</sup> محمد جاسم علي الشمري، علم الجريمة الاجرام والمجرمون، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2016، ص

فالمنظومة الأمنية الفعالة لا تقتصر على التواجد الفيزيائي للعناصر الأمنية، بل تشمل أيضًا تطوير الوسائل التقنية (كاميرات، برامج رقمية، قواعد بيانات) والتكوين المستمر لأعوان الأمن، بما يعزز من قدراتهم على التصدي الفعال للجريمة وتقديم الجناة إلى العدالة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> محمد جاسم علي الشمري، المرجع السابق، ص 145.

## المبحث الثاني: علاقة الجريمة بالمجتمع من حيث المواجهة

تُعد الجريمة ظاهرة اجتماعية مركبة تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز المعالجة الأمنية التقليدية التي تعتمد على الردع والعقاب فقط، لتشمل أبعادًا وقائية وتأهيلية واجتماعية. فمواجهة الجريمة بفعالية تستدعي مشاركة جميع الفاعلين: الدولة بمؤسساتها، والمجتمع المدني، والأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، ضمن إستراتيجية وطنية شاملة تعالج الأسباب العميقة للظاهرة وليس فقط مظاهرها السطحية.

وقد أكدت أدبيات علم الإجرام أن الحلول الأمنية وحدها غير كافية، إذ لا بد من سياسة جنائية وقائية تُركز على تقوية البنية الاجتماعية، ونشر العدالة، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، بهدف الحد من دوافع الجريمة ومنع تكرارها. فالجريمة ليست فقط فعلاً قانونياً مخالفاً، بل مؤشراً على اختلالات في المنظومة القيمية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية داخل المجتمع.

لهذا قسمنا المبحث الى (المطلب الأول) إجراءات مواجهة الجريمة والى (المطلب الثاني)

## الدور الوقائي في مواجهة الجريمة

## المطلب الأول: إجراءات مواجهة الجريمة

ترتكز مواجهة الجريمة على منظومتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالإجراءات العامة ذات الطابع المؤسساتي، والثانية تتصل بالبرامج الخاصة التي تستهدف فئات اجتماعية محددة، وكلا الجانبين يُشكلان دعامة أساسية في التصدي لتفاهم الظاهرة الإجرامية.

## الفرع الأول: الإجراءات العامة

تُشرف الدولة عبر مختلف مؤسساتها الأمنية والقضائية والتشريعية على تنفيذ مجموعة من السياسات العامة للحد من الجريمة، كإنشاء أجهزة مختصة في التحري والتدخل، وسنّ قوانين زجرية، وإنشاء محاكم مختصة، وتوفير مراكز تأهيل<sup>1</sup>.  
تعد الإجراءات العامة العمود الفقري للسياسة الجنائية، وتشمل ما تقوم به الدولة من خلال مؤسساتها الأمنية، والقضائية، والتشريعية، من أجل ضبط الجريمة والحد من انتشارها. وتشمل هذه الإجراءات<sup>2</sup>:

## 1. تعزيز المنظومة الأمنية :

في هذا لعنصر يكون دعم قدرات الجهات المختصة في مجال مكافحة الجريمة في صورة الشرطة والأجهزة الاستعلامية، واعتماد تكنولوجيا المراقبة واعتماد كاميرات الحراسة وتحسين الاستجابة للبلاغات والشكاوي  
وقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة (UNODC, 2021) أن الدول التي استثمرت في تقنيات الإنذار المبكر والتخطيط الأمني الميداني حققت انخفاضاً في معدلات الجرائم الحضرية بنسبة تصل إلى 30%. كإحصائيات حديثة.

## 2. تطوير التشريعات الردعية :

عبر تحديث القوانين الجنائية وفقاً للتشريع الجزائري وهذا بما يتلاءم مع تطور الجريمة في العصر الحديث والتي عرفت نسفا رهيبا في صورة الجرائم السيبرانية والالكترونية والاتجار بالبشر، وسن عقوبات رادعة تراعي مبدأ التناسب والفعالية. ففي الجزائر عرفت

<sup>1</sup>بوقرة، سمير، السياسات الجنائية في مكافحة الجريمة، دار الهدى، الجزائر، 2020.

<sup>2</sup> على محمد جعفر، مكافحة الجريمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، بيروت، 1998، ص

المنظومة القانونية تعديلات مهمة بموجب القانون 06-23 المتعلق بالوقاية من الجريمة المنظمة ثم القانون 06-24

### 3. إنشاء محاكم مختصة :

وهذه المحاكم التي تكون خاصة في الجرائم الخطيرة مثل الإرهاب والمخدرات والفساد، بما يعزز فعالية العدالة وسرعة البت في القضايا<sup>1</sup>.

### 4. توفير مراكز تأهيل :

بحيث تتجاوز وظيفة السجون الجانب العقابي، لتُركز على التهذيب وإعادة الإدماج من خلال التكوين المهني، والدعم النفسي، والتعليم، وهي مقاربة أوصى بها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تقاريره السنوية (2020)

وقد دعت الاستراتيجية العالمية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (UNODC, 2019) إلى ضرورة تطوير "خطة وطنية متعددة القطاعات" تدمج بين الوقاية، العدالة، التأهيل والتكامل المجتمعي، مع إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذها.

### الفرع الثاني: الإجراءات الخاصة

تشمل الإجراءات الخاصة برامج تستهدف فئات معرضة للجريمة مثل الشباب العاطلين أو المتعلمين النازحين. كما تشمل إدماج المحكوم عليهم بعد الإفراج، وتقديم دعم نفسي واجتماعي. وتعتبر "مراكز الوساطة" و"برامج التكوين المهني داخل السجون" من بين الآليات الحديثة التي أثبتت فعاليتها في تقليص معدل العود.

<sup>1</sup> الحاج فاطمة، السياسة الجنائية المعاصرة: من الردع إلى الوقاية، مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية، جامعة الجزائر،

في مقابل السياسات العامة، هناك مجموعة من البرامج والإجراءات الخاصة التي تستهدف فئات اجتماعية معينة يُحتمل انخراطها في الجريمة أو التي سبق أن تورطت فيها، ومن أبرزها:

#### أولاً: برامج الوقاية الموجهة للشباب :

تستهدف الفئات المهمشة والمعرضة للانحراف، من خلال: أنشطة ثقافية ورياضية وتقديم برامج توعية في المدارس. وتقديم فرص تشغيل وتدريب مهني<sup>1</sup>. وتشير دراسة للباحث (Farrington et al. (2016 إلى أن الاستثمار المبكر في برامج الوقاية السلوكية للأطفال والمراهقين يُخفض من احتمال الانخراط في الجريمة بنسبة تتراوح بين 25% و 45%.

#### ثانياً: برامج التكوين داخل المؤسسات العقابية

تُعد برامج التكوين داخل المؤسسات العقابية من الركائز الأساسية لسياسات إعادة الإدماج الاجتماعي، فهي لا تهدف فقط إلى قضاء العقوبة، بل إلى تحويل فترة السجن إلى فرصة لإعادة بناء الذات، وتعويض النقائص التعليمية والمهنية التي قد تكون أحد مسببات السلوك الإجرامي.

مثل التكوين المهني، وبرامج محو الأمية، والدعم النفسي، وتُعد الجزائر من الدول التي تبنت هذه الإستراتيجية، حيث توجد مراكز تكوين مهنية داخل العديد من المؤسسات العقابية، بالشراكة مع وزارة التكوين المهني.

<sup>1</sup> لطرش خالد، مراكز التكوين المهني في المؤسسات العقابية ودورها في الحد من العود، مجلة الإصلاح الجنائي، الجزائر،

## ثالثاً: مراكز الوساطة الاجتماعية :

تُعد مراكز الوساطة الاجتماعية من الآليات الحديثة في إدارة النزاعات المجتمعية، وهي مؤسسات تعمل على حل الخلافات بوسائل سلمية خارج الأطر القضائية الرسمية، وذلك عن طريق الحوار والتفاوض وتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع. ويهدف هذا النوع من التدخل إلى منع تصعيد النزاعات البسيطة إلى جرائم قد تهدد السلم المجتمعي، وتُثقل كاهل الجهاز القضائي.

هي مؤسسات تُعنى بحل النزاعات المجتمعية خارج الإطار القضائي، وتقريب وجهات النظر، وقد أثبتت فعاليتها في الحد من تفاقم بعض الجرائم البسيطة.

تُعد الوساطة الاجتماعية أداة فعالة في الوقاية من الجريمة، وخاصة تلك ذات الطابع المجتمعي أو النفسي. فهي تُرسخ ثقافة السلم والحوار، وتُعيد بناء الثقة بين الأفراد، وتُهدد لإدماج الفئات الهشة في النسيج الاجتماعي بطريقة بناءة<sup>1</sup>.

في السياق العربي، بدأت بعض الدول بتفعيل مراكز الوساطة، كما هو الحال في المغرب من خلال "مراكز الإصغاء والوساطة" في المدن الكبرى، والتي لاقت قبولاً اجتماعياً متزايداً. أما في الجزائر، فقد بدأت بوادر الاهتمام بالوساطة الاجتماعية، لا سيما ضمن البرامج الوقائية التي تشرف عليها مديريات الشؤون الاجتماعية والجمعيات المحلية، لكنها لا تزال في مراحل تجريبية محدودة، وتحتاج إلى: إطار قانوني واضح. وتكوين متخصص للوسطاء ودعم مؤسسي وتمويل مستدام.

<sup>1</sup> زروقي كمال، الوساطة الاجتماعية في الجزائر: الآفاق والرهانات. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2018، ص 48.

رابعاً: إعادة إدماج المحكوم عليهم :

تشمل تأهيل السجين للعودة إلى المجتمع بعد الإفراج، سواء من خلال مرافقة نفسية، أو دعم مالي، أو إدماج في سوق الشغل. وتشير إحصاءات منظمة العمل الدولية (ILO, 2020) إلى أن فرص التشغيل بعد الخروج من السجن تُقلل من خطر العودة إلى الجريمة بنسبة 40%.

خامساً: الاحتواء الاجتماعي للأحياء الهشة :

من خلال تحسين ظروف العيش، وتوفير البنية التحتية، وضمان عدالة الخدمات، وهي إستراتيجية فعّالة للحد من مسببات الجريمة، خاصة في المناطق التي تعرف هشاشة عمرانية واجتماعية.

إن التصدي للجريمة لا يمكن أن يكون ناجحاً دون رؤية شمولية تعالج العوامل البنيوية المنتجة لها، وتُشرك مختلف الفاعلين في مواجهتها. فالحل لا يكمن فقط في القوانين والعقوبات، بل في بناء مجتمع تسوده العدالة، وتتوفر فيه سبل العيش الكريم، والتمكين الاجتماعي، والاندماج المجتمعي. ومن ثم، فإن التكامل بين الوقاية، العقاب، والتأهيل يُعدّ ضرورة إستراتيجية لضمان الأمن المجتمعي المستدام<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني: الدور الوقائي في مواجهة الجريمة**

يشكّل الردع والعقاب أدوات تقليدية في السياسة الجنائية، غير أن التجارب الحديثة أثبتت أن الوقاية أكثر نجاعة واستدامة على المدى الطويل، لأنها تعالج الأسباب العميقة للجريمة قبل أن تتحول إلى سلوك إجرامي ظاهر. فالوقاية تساهم في خلق بيئة اجتماعية

<sup>1</sup> على محمد جعفر، المرجع السابق، ص 215.

سليمة تمنع انزلاق الأفراد نحو الانحراف، عبر تعزيز منظومة القيم، وإعادة الاعتبار للروابط الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن المقاربة الوقائية لم تعد خيارًا تكميليًا، بل ضرورة إستراتيجية معترف بها في توصيات الأمم المتحدة، ومن بينها التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC, 2019)، الذي أكد على أن "الوقاية المجتمعية من الجريمة تُعد أحد الأركان الجوهرية للسياسات الجنائية المستدامة".

### الفرع الأول: الجوانب الوقائية

تتعدد أبعاد الوقاية من الجريمة لتشمل ما هو ثقافي، وتربوي، واقتصادي، وأمني. وأهم هذه الأبعاد:

#### أولاً: الأسرة كحصن وقائي أول

تعد الأسرة الواجهة الأولى في المجتمع حيث تلعب الأسرة دوراً حاسماً في الوقاية من الجريمة عبر التربية، والرقابة، وغرس القيم. وكلما كانت الروابط الأسرية قوية، قلّ احتمال انحراف الأبناء. وهذا ما تُشير إليه نظرية الضبط الاجتماعي للعالم "ترافيس هيرشي" (Hirschi, 1969)، التي تؤكد أن الأفراد المرتبطين بمؤسسات المجتمع (الأسرة، المدرسة، العمل) بشكل وثيق يكونون أقل ميلاً لارتكاب الجريمة<sup>1</sup>.

#### ثانياً : المدرسة كأداة تكوين ومراقبة

تلعب المدرسة دوراً وقائياً من خلال التنشئة الاجتماعية الإيجابية، ونشر قيم التسامح والانضباط، ومراقبة السلوكيات المنحرفة في مراحلها المبكرة. وقد أظهرت دراسات ميدانية

<sup>1</sup> محمد نصر محمد ، علم الاجرام ، دار الزاوية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص 175.

مثل دراسة (Maguin & Loeber (1996) أن الفشل المدرسي أحد أبرز مؤشرات الخطر التي تنبئ بإمكانية الانحراف لاحقاً، ما يستدعي تدخلاً مبكراً.

### ثالثاً: وسائل الإعلام ودورها في التوعية

مع بداية القرن العشرين أخذت الصحافة العالمية تزيد من المساحة المخصصة لأخبار الجريمة، حتى أنه ظهرت صحف ومجلات متخصصة في نشر ألوان معينة من أخبار الجريمة وحتى منتجي البرامج والشبكات التلفزيونية يرون أن برامج العنف أكثر مهول في جذب إهتمام المشاهد، ويبرر أحد كبار رجال صناعة التلفزيون في أمريكا في شهادة أدلى بها أمام لجنة تحقيق خاصة، أن زيادة برامج العنف والجريمة من ضروريات التكنولوجيات التي تتطلبها طبيعة المنافسة المشرعة مع وسائل الإعلام الأخرى كالمجلات والصحف.<sup>1</sup>

تلعب وسائل الإعلام دوراً مزدوجاً؛ إما التحريض على العنف أو المساهمة في التوعية، حسب المحتوى المقدم. وتوصي منظمة اليونسكو بضرورة إدراج برامج توعية إعلامية موجهة للشباب لتفكيك خطاب العنف، والترويج لسرديات بديلة إيجابية.

فهي تلعب دوراً بالغ التأثير في تشكيل سلوك الأفراد، وتوجيه الرأي العام، لا سيما في المجتمعات الحديثة التي تتزايد فيها معدلات استهلاك المحتوى الإعلامي، خاصة من قبل فئة الشباب. ويتسم هذا الدور بطابعه المزدوج، فقد يكون الإعلام أداةً للتحريض على العنف أو تبريره، كما يمكن أن يكون منبراً توعوياً فعالاً في الوقاية من الجريمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رمضان صورية، تأثير وسائل الإعلام في نشر الجريمة في المجتمع، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2023، ص 125.

<sup>2</sup> على محمد جعفر، المرجع السابق، ص 215.

لقد أكدت الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين نسبة إنتشار الجرائم في المجتمع وبين وسائل الإعلام خاصة التلفزيون الذي يبث كل الأخبار المثيرة والصراعات السياسية والحروب والاعتقالات وأخبار الجريمة وحوادث الطرق مع مشاهدة مشاهد الدماء وأجساد الضحايا إضافة إلى ما ينقله من أفلام العنف والتي تدفع المتلقي إلى تقمص أدوار معينة لمن يقوم بالعنف فتعزز لديه رغبة التقليد وهذا ما يؤثر سلبا على الأطفال والمراهقين.<sup>1</sup>

#### رابعا : المؤسسات الدينية والثقافية

من خلال الخطاب الديني المعتدل، والأنشطة الثقافية الهادفة، يمكن للمساجد، والزوايا، والمراكز الثقافية أن تلعب دورًا كبيرًا في التوجيه السلوكي وتعزيز الشعور بالانتماء والانضباط الأخلاقي، حيث يشكل الخطاب الديني المعتدل أحد أهم المداخل الوقائية في مواجهة الجريمة والانحراف، لكونه يتوجه إلى الضمير الفردي والوجدان الجماعي بمنظومة قيمية قائمة على التسامح، واحترام الآخر، ونبذ العنف، وتحقيق التوازن السلوكي. فالدين، حين يُقدّم بخطاب وسطي عقلاني، يمكن أن يُشكّل قوة ناعمة في بناء الحصانة النفسية والأخلاقية ضد السلوك المنحرف.

#### خامسا: برامج الإدماج الاجتماعي

تسهم برامج التدريب المهني، ودعم المشاريع الصغيرة، والتشغيل الموجه للفئات الهشة، في منع الجريمة عبر تمكين الأفراد اقتصاديًا واجتماعيًا. فالفقر والتهميش عوامل تُغذي الجريمة، والوقاية تتطلب مقاربة شاملة تعالج هذه الجذور.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> رمضان صوري، المرجع السابق، ص 130.

<sup>2</sup> محمد نصر محمد، المرجع لسابق، ص 180.

تُعدّ الوقاية الاجتماعية من الجريمة أحد المداخل الحديثة التي تُركّز على أسباب الانحراف لا نتائجه، ومن أبرز آلياتها: التشغيل، وبرامج الإدماج المهني، ودعم الفئات الهشة اقتصاديًا. فالفقر، والبطالة، والتهميش الاجتماعي، تُصنّف من بين البيئات الخصبة للجريمة، حيث تُغذي مشاعر الإقصاء وفقدان الأمل، وتُقلّص من فرص الاندماج في المجتمع، مما يدفع بعض الأفراد، خاصة الشباب، إلى الانخراط في سلوكيات غير قانونية كمصدر بديل للبقاء<sup>1</sup>.

### سادسا: دور الجمعيات والمجتمع المدني

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر انتشارا في نهاية هذا القرن وبداية الألفية الجديدة، والواقع أن انتشاره مرتبط بتحوّلات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة. كما ارتبط هذا التوسع في استعماله وشيوعه بمفاهيم أخرى نكاد نجزم أنها لصيقة به بينهما من ارتباطات عضوية قوية سواء من حيث أطرها المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقات التداخل التي بينها في الممارسة الفعلية. تلك المفاهيم هي الدولة الحديثة، (دولة الحق والقانون)، الديمقراطية وحقوق الإنسان<sup>2</sup>.

أثبتت المبادرات المحلية، خاصة في الأحياء الهشة، فعالية في تأطير الشباب وملء الفراغ السلوكي عبر الأنشطة الرياضية، والثقافية، والدعم النفسي. وتدعو مقاربة "المنع الإجرائي" إلى تحويل هذه الفضاءات إلى "خطوط دفاع أولى" ضد الانحراف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بوزيد، نوال، الفقر والجريمة في الأحياء الحضرية: دراسة ميدانية في الجزائر العاصمة. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2021، ص 259.

<sup>2</sup> عبد الله حنا، المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2002، ص 150.

<sup>3</sup> حمدي نبيل، صعوبات مكافحة الجريمة في الدول النامية، المركز العربي، القاهرة، 2020، ص 89.

## الفرع الثاني: تحديات المواجهة

رغم أهمية البعد الوقائي في السياسات الجنائية، إلا أن تفعيله يواجه جملة من التحديات الموضوعية والهيكلية، من أبرزها:

## أولاً: تطور أشكال الجريمة الحديثة

أصبحت التكنولوجيا الرقمية سلاحًا ذا حدين؛ فهي تتيح فرصًا هائلة للتنمية، لكنها في الوقت ذاته توفر بيئة خصبة للجريمة الحديثة. لذا، فإن الوقاية اليوم لم تعد مرتبطة فقط بالحي والمدرسة، بل يجب أن تمتد إلى "الحي الرقمي" بكل ما يحمله من تهديدات وفرص. باتت الجريمة أكثر تعقيدًا بسبب انتشار التكنولوجيا الرقمية، مما أدى إلى بروز أنماط جديدة مثل الجرائم الإلكترونية، والاتجار بالبيانات، والتجنيد عبر الإنترنت، مما يتطلب أدوات وقائية متقدمة ومحدثة باستمرار.

## ثانياً: ضعف الإمكانيات والتمويل

تعاني العديد من الدول، خاصة النامية، من ضعف موازنات الوقاية مقارنة بالإنفاق الأمني، وهو ما يحد من فعالية البرامج التربوية والاجتماعية التي يمكن أن تساهم في خفض معدلات الجريمة، حيث أنه ورغم أن الأدبيات الجنائية والاجتماعية تُجمع على أن الوقاية تُعد من أنجع السبل لتقليص الجريمة على المدى البعيد، إلا أن العديد من الدول، وخصوصًا الدول النامية، لا تزال تُولي الأولوية للإنفاق الأمني الجزري (شرطة، أجهزة ردع، سجون)، على حساب التمويل المخصص للبرامج الوقائية، لا سيما التربوية والاجتماعية منها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> غزال عبد اللطيف، فعالية السياسات الوقائية من الجريمة في البلدان المغاربية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2020، ص 89.

فالأمر هنا واضح لا يمكن لا يمكن تحقيق فعالية الوقاية من الجريمة دون إرادة سياسية ومالية لدى الدولة حيث تعمل على إعادة التوازن بين الإنفاق والتمويل الوقائي. فالمجتمعات لا تُحمى فقط بالكاميرات والشرطة، بل بالمدارس، والمراكز الثقافية، والفرص الاقتصادية التي تبني جدارًا مجتمعيًا مانعًا ضد الانحراف.

### ثالثًا: نقص التنسيق المؤسسي

فرغم تعدد المبادرات والسياسات الموجهة لمكافحة الجريمة والوقاية منها، إلا أن غياب التنسيق والتكامل بين مختلف الفاعلين المؤسسيين يمثل أحد أكبر التحديات البنيوية في تنفيذ هذه السياسات بفعالية. فغالبًا ما تعمل الشرطة، والعدالة، والتعليم، والشؤون الاجتماعية في جزر معزولة، دون إطار تكاملي يجمع بين جهودها في سبيل معالجة الظاهرة من جذورها<sup>1</sup>. ليعتبر غياب التكامل بين أجهزة الشرطة، والعدالة، والتعليم، والشؤون الاجتماعية، من أبرز العوائق أمام نجاح السياسات الوقائية. فنجاح الوقاية يتطلب إدارة متعددة القطاعات.

حيث إن فعالية الوقاية من الجريمة لا تقف عند حد وجود برامج وأجهزة مختصة، بل تتوقف على مدى قدرة هذه المؤسسات على الاشتغال ضمن نسق متكامل، يضمن التوجيه المبكر، التدخل الفعّال، والتتبع المشترك. فالجريمة، بطبيعتها المعقدة، لا يمكن أن تُواجه إلا بمنظومة مؤسسية موحّدة الأهداف والوسائل.

<sup>1</sup> كمال فوزي، الوقاية من الجريمة في الجزائر: نحو شراكة مؤسسية فعالة. مجلة الدراسات الأمنية، جامعة قسنطينة 2، 2021، ص 110.

## رابعاً: ثقافة الإفلات من العقاب

لم تعد الجريمة اليوم محصورة في الفضاءات التقليدية أو السلوكيات الكلاسيكية التقليدية التي عاشتها المجتمعات قديماً، بل انتقلت اليوم إلى عالم افتراضي أكثر اتساعاً وخفياً، حيث باتت التكنولوجيا الرقمية بكل وسائلها وتطبيقاتها بيئة خصبة لنمو أنماط إجرامية جديدة، أقل وضوحاً ولكن أشد خطورة وتأثيراً<sup>1</sup>.

حين انه يشعر المواطن أن هناك عدالة ناجزة، ينتشر الإحباط، ويزداد اللجوء إلى العدوانية والانحراف. فالوقاية تبدأ من تكريس مبدأ "عدم الإفلات من العقاب" وضمان الإنصاف في تطبيق القانون.

## خامساً: غياب التكوين المتخصص

لا تزال كثير من الدول تفتقر إلى خبراء ومكونين في مجالات علم الجريمة، وعلم النفس الإجرامي، والطب الشرعي، وهي تخصصات ضرورية لفهم تطور الجريمة والتصدي لها بشكل علمي.

وقد أشار تقرير **The Global Initiative Against Transnational Organized**

**Crime (2020)** إلى أن "العديد من الدول تواجه صعوبات بنيوية في التصدي للجرائم

المعقدة، تعود في جزء كبير منها إلى غياب الإمكانيات التقنية، وندرة الكفاءات المدربة في التحليل الجنائي وتكنولوجيا المعلومات<sup>2</sup>."

<sup>1</sup> عمر عبد الرزاق، البعد الوقائي في السياسة الجنائية المعاصرة، المجلة الجزائرية للدراسات القانونية والاجتماعية، 2016، ص 78.

<sup>2</sup> The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, *Global Organized Crime Index Report*. 2020

إن تبني المقاربة الوقائية لا يُعدّ ترفاً نظرياً، بل ضرورة موضوعية تفرضها تعقيدات الجريمة الحديثة. فالاستثمار في التربية، وتمكين الأسرة، وتحسين العدالة الاجتماعية، له عائد مضاعف على أمن المجتمع واستقراره. غير أن هذا الاستثمار يواجه تحديات حقيقية تتطلب إرادة سياسية، وتنسيقاً مؤسسياً، ورؤية مجتمعية تشاركية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> عبد العاطي ماجد، مكافحة الجريمة عبر مراكز إعادة الإدماج، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2018، ص 66.

خاتمه

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن الجريمة ليست مجرد فعل فردي معزول عن محيطه، بل هي ظاهرة اجتماعية مركبة تعكس التفاعلات المعقدة بين الفرد والمجتمع ومختلف العوامل البيئية المحيطة بهما. فالمجرم غالبًا ما يكون نتاجًا لبيئة مضطربة، تفتقر إلى مقومات العدل والاندماج، في حين أن الجريمة تُعد تعبيرًا عن اختلالات عميقة في منظومة القيم والفرص والضوابط داخل المجتمع.

وقد تبين من خلال تحليل العلاقة بين الجريمة والمجتمع أن الاستجابة الفعالة للظاهرة الإجرامية لا يمكن أن تقتصر على البُعد الأمني أو الجزري، بل تتطلب مقاربة شاملة متعددة الأبعاد، تشمل الوقاية، والتأهيل، والعدالة، والدعم الاجتماعي والاقتصادي، في إطار من التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

كما أن تعزيز الوعي المجتمعي، وتقوية مؤسسات التنشئة (كالأسرة، والمدرسة، والإعلام، والمراكز الدينية)، وتوفير فرص العيش الكريم، تُعد من اللبنات الأساسية في بناء مجتمع متماسك يُقلل من مسببات الجريمة ويعزز قيم الانضباط والانتماء.

وأخيرًا، فإن مواجهة الجريمة مسؤولية جماعية تتطلب تفعيل الشراكات المجتمعية، وتحديث التشريعات، وتطوير برامج الإدماج، من أجل بناء مجتمع أكثر عدلاً وأمنًا، حيث يُحاصر السلوك الإجرامي في جذوره، وتُفتح أمام الأفراد آفاقًا بديلة للعيش بكرامة وسلام.

رائع، إليك مجموعة من التوصيات الختامية التي تعزز ما تم تناوله في البحث، وتفتح آفاقًا للتفكير العملي في سبل مواجهة الجريمة:

### التوصيات

1. تعزيز الوقاية المجتمعية: ضرورة الاستثمار في برامج التوعية والتربية الأخلاقية داخل المدارس، والمساجد، والمراكز الثقافية، لتقوية الوازع القيمي والانضباط السلوكي منذ سن مبكرة.
2. تفعيل الشراكة بين القطاعات: اعتماد مقاربة تشاركية بين مؤسسات الشرطة، والعدالة، والتربية، والشؤون الاجتماعية، من أجل تنسيق الجهود الوقائية، وتجنب التداخل والتكرار في المهام.
3. الارتقاء ببرامج إعادة الإدماج: تطوير برامج التكوين المهني، والدعم النفسي والاجتماعي داخل المؤسسات العقابية، وتوسيعها لتشمل ما بعد الإفراج، من خلال آليات مرافقة وإدماج فعّالة.
4. دعم مراكز الوساطة المجتمعية: العمل على توسيع شبكة مراكز الوساطة، وتكوين وسطاء محترفين للمساهمة في تسوية النزاعات البسيطة خارج القضاء، ما يقلل من الضغط على العدالة ويمنع تفاقم الخلافات.
5. توجيه الإعلام نحو التوعية: تشجيع وسائل الإعلام على إنتاج محتوى توعوي هادف، يساهم في تفكيك خطاب العنف والجريمة، ويروّج لنماذج إيجابية للسلوك والمواطنة.
6. العدالة الاجتماعية والاقتصادية: العمل على الحد من الفقر والتهميش، من خلال برامج دعم المشاريع الصغيرة، والتشغيل الموجه للفئات الهشة، لأن التمكين الاقتصادي أحد أسس الوقاية.

7. مواكبة تطور الجريمة الرقمية: ضرورة تحديث القدرات التقنية لأجهزة مكافحة الجريمة، وتكوين كفاءات متخصصة في الجرائم الإلكترونية والاتجار بالبيانات.
8. رفع ميزانية الوقاية: دعوة الدولة إلى تخصيص موارد مالية أكبر للبرامج الوقائية والتربوية والاجتماعية، بدل التركيز الحصري على الأمن التقليدي.

قائمة

المصادر والمراجع



فهرس

المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الشكر والعرفان الاهداء
	مقدمة
	الفصل الاول علاقة الجريمة بالمجرم من حيث التكوين والتحديد
	المبحث الأول: علاقة الجريمة بالمجرم من حيث التكوين
	المطلب الاول: الجانب المادي للجريمة وعلاقته بالمجرم
	الفرع الأول: بالنسبة للسلوك الإجرامي
	الفرع الثاني: بالنسبة للنتيجة الاجرامية
	المطلب الثاني: الجانب المعنوي وعلاقته بالمجرم
	الفرع الأول: بالنسبة لإرادة الجاني العمدية
	الفرع الثاني: بالنسبة لإرادة الجاني غير العمدية
	المبحث الثاني: علاقة الجريمة بالمجرم من حيث التحديد
	المطلب الاول: بالنسبة للمدارس الفقهية الأساسية الرابطة بين الجريمة والمجرم
	الفرع الأول: المدرسة البيولوجية كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم
	الفرع الثاني: المدرسة النفسية كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم
	الفرع الثالث: المدرسة الإجتماعية كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم
	المطلب الثاني: بالنسبة للمدارس الفقهية الأخرى الرابطة بين الجريمة والمجرم
	الفرع الأول: المدرسة الجغرافيا كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم
	الفرع الثاني: المدرسة الإقتصادية كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم
	الفرع الثالث: المدرسة البيئية كمحدد لعلاقة الجريمة بالمجرم

<b>الفصل الثاني</b>	
<b>علاقة الجريمة بالمجتمع من حيث الأبعاد والمواجهة</b>	
	<b>المبحث الأول: علاقة الجريمة بالمجتمع من حيث الأبعاد</b>
	<b>المطلب الأول: بالنسبة للبعد الإجتماعي</b>
	الفرع الأول: إبراز مدى تأثر المجتمع بالجريمة
	الفرع الثاني: إبراز مدى تأثر الجريمة بالمجتمع
	<b>المطلب الثاني: بالنسبة للبعد الإقتصادي والأمني</b>
	الفرع الأول: إنعكاس الجانب الإقتصادي على الجريمة
	الفرع الثاني: انعكاس الجانب الأمني على الجريمة
	<b>المبحث الثاني: علاقة الجريمة بالمجتمع من حيث المواجهة</b>
	<b>المطلب الأول: بالنسبة لإجراءات مواجهة الجريمة</b>
	الفرع الأول : الإجراءات العامة لمواجهة الجريمة
	الفرع الثاني: الإجراءات الخاصة لمواجهة الجريمة
	<b>المطلب الثاني: بالنسبة للدور الوقائي في مواجهة الجريمة</b>
	الفرع الأول: الجوانب الوقائية لمواجهة الجريمة
	الفرع الثاني: تحديات مواجهة الجريمة
	<b>الخاتمة</b>
	<b>قائمة المراجع</b>
	<b>فهرس المحتويات</b>